

## الفصل



### التشريعات اليوجينية

ما إن أنشئت جمعية الثقافة اليوجينية في بريطانيا حتى شكلت لجنة حراسة لمراقبة مشاريع القوانين البرلمانية التي تهم اليوجينيا. كان اليوجينيون البريطانيون يرسلون آراءهم إلى جريدة التايمز، ويبحثون مفوضيهم إلى وستمنستر بخصوص قوانين اعالة الفقراء والطلاق والتعليم والأمراض التناسلية والبله. أما في الولايات المتحدة فلم تكن مثل هذه الأمور تدخل ضمن نطاق عمل الحكومة الوطنية، ومن ثم فقد كانت الجهود السياسية تبذل على مستوى الولاية. لكن الهجرة بالطبع كانت أمرا يخص السياسة الفيدرالية لا سياسة كل ولاية. ولقد أخذ اليوجينيون الأمريكيان قضية الهجرة إلى ساحة السياسة القومية، يناورون لإصدار القوانين لتقييدها.

ولم يكونوا وحدهم. فمنذ أواخر القرن التاسع عشر كان ثمة مجاميع متباينة تضغط لإصدار قوانين للهجرة تقيدهم. قيدت بالفعل وبشدة هجرة الآسيويين، علي الأخص بعد قانوني منع الصينيين عامي ١٨٨٢ و ١٩٠٢، وبعد ماسمى اتفاق الجنتلمان بين اليابان والولايات المتحدة في ١٩٠٧ - ١٩٠٨. أما المجاميع المعارضة للهجرة فكانت تضم المنظمات العمالية التي أقلقها أن يتسبب تدفق العمالة في تخفيض الأجور، والقوميين الأوفياء ممن رأوا أن المؤثرات الأجنبية قد أفسدت الشخصية الأمريكية، والعاملين بالشئون الاجتماعية المتلهفين على تقليل التدفق حتى يتمكنوا من التعامل بشكل أفضل مع المحرومين الموجودين بالبلاد فعلا، وأنواعا مختلفة من رجال الأعمال الذين كانوا يخشون أن يستحضر المهاجرون معهم الراديكالية. وبالرغم من أن العنصرية قد تبدت واضحة ضد الهجرة غير المقيّدة، فإن العوامل الاقتصادية - ومنها الخوف من الراديكالية - قد سادت الجدل خلال عام ١٩٢١ عندما أجاز الكونجرس - إثر الذعر الأحمر وبطالة ما بعد الحرب - قانون طوارئ لتقييد الهجرة

السنوية من أي دولة أوروبية بثلاثة في المائة من مواليد الآباء الأجانب ممن يحملون جنسيتها وسُجّلوا في تعداد الولايات المتحدة عام ١٩١٠. لكن المتحمسين من أنصار تقييد الهجرة شعروا بأن هذا لا يحمل ما يكفي ضد آخر موجات المهاجرين - موجات شرق وجنوب أوروبا - فقاموا بحملة عضدهم فيها اليوجينيون من أجل قانون هجرة أكثر تشددا واستمرارية. فلما لم يتمكنوا من إحراز أي تقدم، رضوا بتجديد قانون الطوارئ لسنتين بعد انتهائه، عام ١٩٢٢.

بذل اليوجينيون الكثير حتى أصبحت الفروق العرقية الوراثية - كما ادعوا - ملمحا بارزا في الجدل حول الهجرة. وفي عام ١٩٢٢ حدث روبرت يركيس ناشر كتاب "دراسة في الذكاء الأريكي" لكارل بريجهام أن يعيد نشره حتى يمكن الاستعانة به في الحلقة التالية من جلسات الاستماع المخصصة لتقييد الهجرة، كما أنه وجه انتباه رؤساء لجان الهجرة في مجلس الكونجرس إلى القصور الذهني الظاهري للمهاجرين من شرق وجنوب أوروبا كما تبينه اختبارات الجيش للذكاء. وفي عام ١٩٢٧ بدأت لجنة الكونجرس الخاصة بالهجرة والتطبيع جلسات استماع لإصدار قانون دائم. جادل الكثير من الشهود بأن "البيولوجيا" تتطلب استبعاد معظم المهاجرين من سلالات شرق وجنوب أوروبا. وبعد انتهاء جلسات الاستماع بوقت قصير علق صمويل ديكشتاين، النائب الديمقراطي عن نيويورك، وكان يهوديا وأحد اثنين عارضا رفع القانون إلى الكونجرس، علق يقول "لو كنتُ عضوا بهذه اللجنة فلن يسعك إلا أن تفهم أنهم لا يرون أن يسكن هذا البلد غير الجنس الشمالي". هيمن علي اللجنة أعضاء الجنوب والغرب، وكان مجلسا الكونجرس واقعين تحت سيطرة الجمهوريين المحافظين، وبرزت الحجج العنصرية في كلا المجلسين عند مناقشة القانون. أعلن روبرت ألين نائب ويست فيرجينيا أن السبب الرئيسي لتقييد التيار الأجنبي المتدفق... هو الحاجة إلى تنقية دم أمريكا، والحفاظ عليه نقياً".

صدر قانون الهجرة في أبريل ١٩٢٤ بأغلبية ساحقة في مجلس الكونجرس، ووقعه على الفور الرئيس كالفين كولايدج (الذي أعلن أيام كان نائبا للرئيس "لا بد أن تبقى أمريكا أمريكية. إن القوانين البيولوجية توضح... أن الجنس الشمالي يتدهور إذا ما مزج بغيره من السلالات"). حدد القانون قدر التدفق من أي دولة أوروبية إلى أمريكا خلال عام ١٩٢٧ بنسبة محدودة من مواليد الأجانب من هذه الدولة المسجلين بتعداد الولايات المتحدة عام ١٨٩٠. أعيد إذن تاريخ التعداد المُرَجع عقدين إلى الوراء، إلى وقت كان فيه المهاجرون من شرق وجنوب أوروبا

محدودى العدد. وكان هذا يعنى أن سياسة الهجرة قد أصبحت أكثر تحيزا ضد الوافدين من هذه المناطق. ثمة فقرة شرطية من القانون أصبحت نافذة المفعول فى أول يوليو ١٩٢٧، فقرة كانت تعود إلى تعداد ١٩٢٠، إنما بنفس النتيجة، لأن الحصص النسبية أصبحت الآن توزع تبعا لنسبة الأسلاف من عدد السكان الكلى. ولقد هلك اليوجينيون كثيرا لهذا القانون لما رأوا فيه من حكمة بيولوجية.

لم تثر قضية تحديد الهجرة فى هذه الفترة إلا عددا أقل نسبيا من اليوجينيين البريطان - بجانب كارل بيرسون الذى كان على أية حال فاترا بشأن القضية، كانت الهجرة من أوروبا الشرقية كثيفة منذ ثمانينات القرن الثامن عشر، وكان معظم المهاجرين من اليهود، ولكنها أوقفت بعد إقرار قانون الأجانب عام ١٩٠٥، الذى منح الحكومة سلطة منع دخول ركاب السفن المرضى أو المجرمين أو المملقين المحتملين. كان عدد المهاجرين من غير البيض إلى بريطانيا من الإمبراطورية عددا تافها. من بين القضايا المتعددة التى شغلت بال اليوجينيين البريطان كان ثمة قضية استهلكت طاقتهم السياسية - التحكم فى المتخلفين عقليا.

يرجع تحريك الاهتمام التشريعى نحو مشكلة التخلف ذهنى فى بريطانيا - واحد كبير - إلى مسز هيوم بينسنت. هى ابنة الكاهن باركر، وشقيقة روبرت باركر المحامى الشهير والقاضى بالحكمة العليا، الذى كان زميلا قريبا لكارل بيرسون وصديق عمره. كانت مسز هيوم، مع شقيقها وزوج المستقبل، من أنشط أعضاء نادى الرجال والنساء الذى أسسه بيرسون. وعندما أعلنت خطبتها على بينسنت قال بيرسون "إننى أعتقد أن الأنسة باركر ستكرس نفسها الآن للأعمال المنزلية، وربما للبيانو أيضا. لو أنها مرت بتجربة تكسب عيشها بالعمل بضع سنين فى وظيفة، فلربما قامت بعمل مجيد". أصبح زوجها محاميا ناجحا فى برمنجهام، ورشحت هى نفسها ونجحت فى الدخول إلى مجلس المدينة، وكان لها دورها البارز فى برنامج المدرسة للأطفال المعوقين ذهنيا. وضعت كتابا فى سياسة الصحة العقلية - بجانب أربع روايات - لتحصل فى النهاية على وسام "سيدة الأيمراطورية البريطانية". أصبحت عضوا فى اللجنة الملكية لرعاية ومراقبة ضعاف العقول من ١٩٠٤ حتى ١٩٠٨، لتصبح نصيرة صلبة لمنع تكاثر المعوقين ذهنيا عن طريق عزلهم جنسيا وإيداعهم مؤسسات الرعاية.

ومن خلال إيلين بينسنت تحالفت قوى جمعية الثقافة اليوجينية مع الجمعية الوطنية لرعاية

ضعاف العقول (التي ساهمت هي في إنشائها) لتسأل كل مرشح للبرلمان في انتخابات ١٩١٠ السؤال: "هل تعضد الاجراءات... ضد إنجاب ضعاف العقول وغيرهم من المتخلفين؟". أخبر ونستون تشرشل، وزير الداخلية في وزارة أسكويث، وفدا من جمعية مسز بينسنت أن الآلاف من ضعاف العقول في بريطانيا يستحقون "كل مايمكن أن تقدمه حضارة مسيحية علمية، أمّا وأنهم موجودون الآن في عالمنا" فمن الواجب، إذا أمكن، أن يُعزلوا تحت الظروف الصحيحة (حتى) تموت لعنتهم معهم فلا تنتقل إلى الأجيال القادمة". (في حديث شخصي مع أسكويث قال تشرشل إن تكاثر المعوقين ذهنيا إذا ما اجتمع مع "تحديد النسل بين الأرومة الطيبة النشطة الرفيعة" سيشكل "خطرا داهما على السلالة").

في مايو ١٩١٢ قدمت الحكومة مشروع قانون يختص بالقصور الذهني، وعلى نهاية العام كانت وزارة الداخلية قد تلقت مئات من القرارات من الجماعات الشعبية عبر بريطانيا، تحت على إقرار مثل هذه التشريعات - من مجالس المقاطعات والمدن ولجان التعليم ومجالس الأوصياء. أقر مشروع القانون في يوليو ١٩١٢ ولم يعارضه إلا ثلاثة. من بين هؤلاء كان الأب جوشيا ويدجوود الراديكالي المؤيد لمبادئ الحرية، الذي هاجم التشريع واعتبره إحياء من "مهووسى اليوجينيا"، وسخر من إيلين بينسنت بسبب "قدرتها الرائعة"، التي يبدو أن النساء يمتلكنها في هذه الأيام. داعت اعتراضات ويدجوود المهمة - المتعلقة بتدخل الدولة في الحرية الشخصية - في الجناح التحرري للصحافة والبرلمان، ليجعل من القانون شيئا أقل مما حلم به اليوجينيون. أقر القانون أن القصور الذهني يتراوح ما بين الكتم أو المغولية وحتى عدم القدرة على الاستفادة من التعليم. كما أنه جعل اختبارات هذا القصور - أو الحاجة الي العناية - أمرا لايتعلق بالوراثة وإنما بالعجز الاجتماعي - أي عجز الفرد عن رعاية شئونه. ثم أنه هيا الفرصة للكثيرين من ضحايا القصور الذهني - حتى وهم تحت الرعاية والمراقبة - كي يعيشوا في المجتمع المفتوح لافي المؤسسات الخاصة. باختصار، لم يفرض القانون عزل كل المعوقين ذهنيا عزلا اجباريا لمنعهم من التكاثر، ولم تكن ثمة اشارة إلى التعقيم.

ورغم ذلك فقد وجدت جمعية الثقافة اليوجينية في قانون القصور الذهني نصرا للحركة اليوجينية. فالقانون على أية حال قد خُوّل لسلطة مركزية صلاحيات جبرية لاحتجاز وعزل البعض المعين من "ضعاف العقول"، وهذا أمر سيسمح ببعض التحكم في تكاثر من لا يصلح. كان "المعتلون" الخاضعون للقانون، بالتعريف، يضمنون ليس فقط ذوى الاملاق ومرضى السكر،

وإنما أيضا النسوة اللاتي يتلقين إعانة الفقراء عند ولادة طفل غير شرعى، أو عند ثبوت الحمل فى طفل غير شرعى. هلك مجلة "يوجينيك ريفيو" للقانون لأنه "الجزء الأوحى من القانون الانجليزى الاجتماعى الذى عومل فيه أثر الوراثة كعنصر عملى عند صياغة نصوصه".

لم تصدر بريطانيا أى قانون شامل يمنع زواج المتخلفين عقليا، أما فى أمريكا، فبحلول عام ١٩١٤، كان ثمة مايقرب من ثلاثين ولاية قد سنت قوانين جديدة للزواج، أو عدلت من القوانين القديمة. اعتبرت ثلاثة أرباع القوانين الزواج بين أنواع مختلفة ممن لا يصلحون زواجا لاغيا - ومن بين هؤلاء، ضعاف العقول والمصابون بالأمراض التناسلية. أما الأساس المزعوم لمعظم هذه القوانين فهو أن أمثال هؤلاء ليست لديهم القدرة على توقيع العقود (عقود الزواج أو غيرها)، كما أن التقييد فى بعض هذه القوانين قد استند إلى أسس يوجينية. صدر أول هذه القوانين فى ولاية كونيتيكت عام ١٨٩٦، وكان يحظر زواج غير الصالحين يوجينيا إذا قل عمر الزوجة عن خمسة وأربعين عاما (بل ولقد حظرت أيضا العلاقات بغير زواج)، وكان الحد الأدنى للعقوبة هو السجن ثلاث سنوات. ولقد أخذ قانون كونيتيكت مثالا تحتذيها غيرها من الولايات. أما قانون الزواج الذى لفت الانتباه فكان قانون ولاية إنديانا الصادر عام ١٩٠٥، وهو نظام ثلاثى: يمنع زواج المتخلفين ذهنيا ومن يحمل أمراضا يمكن انتقالها "ومدمنى السكر، كما يتطلب شهادة صحية لكل من خرج من مصحة، ثم انه اعتبر كل زواج لاغيا إذا تم فى ولاية أخرى بغرض الالتفاف حول قانون إنديانا.

مأن وصلت عشرينات القرن العشرين حتى كان الكثير من الولايات قد سن تشريعات تفرض فترة معينة مابين طلب الترخيص الرسمى بالزواج، وإتمامه. وهذه السياسة أيدها اليوجينيون لتثبيط الزواج المتسرع غير المدروس. ظهرت الشواهد اليوجينية فى قوانين تلك الحقبة المعارضة لتمازج الأجناس (زواج الأبيض بغير الأبيض). الواضح أن اليوجينيين لم يكونوا وحدهم من مرر تلك التنويع الواسعة من قوانين تقييد الزواج التى سنت فى الربع الأول من هذا القرن، لكنهم كانوا جزءا من تحالف وضع القوانين، كما أنهم زودوا مقدما (وأحيانا مؤخرا) ماتطلبه الجماعات الأخرى المهتمة، بالتسويغ البيولوجى. لكن اليوجينيين الأمريكان لعبوا دورا رئيسيا فى تمرير قوانين النولة للتعميم.

فى ولاية إنديانا أجاز أول قانون للتعميم سنة ١٩٠٧ بعد أن قام الدكتور شارب - من

إصلاحية الولاية - بحملة موجهة. أُجيزت قوانين التعقيم فى الفترة من ١٩٠٧ حتى ١٩١٧ فى خمس عشرة ولاية أخرى، تمثل كل مناطق الدولة عدا الجنوب. ولقد اتفقت عمليا كل القوانين التى صدرت قبل الحرب على منح الولايات الحق فى فرض التعقيم بالقوة على المجرمين المدانين والمجرمين بالفطرة، وكذا المذنبين فى بعض الجرائم الخاصة، مثل الاغتصاب، كما شملت التشريعات فى معظم الولايات مرضى الصرع والمجانين والمعتوهين الموجودين بالاصلاحيات العامة. ولقد كان أعرض القوانين هو ذلك الذى سنته ولاية أيوا عام ١٩١١ الذى أجاز تعقيم نزلاء الاصلاحيات العامة الذين احتجزوا لأسباب متعددة مثل ادمان المخدرات والجرائم الجنسية والصرع كما أجاز القانون خصص من يدان مرتين فى القضايا الجنسية، ومن يدان ثلاث مرات فى القضايا الأخرى، ومن يدان مرة واحدة فى قضية رقيق أبيض.

\* \* \*

تعجب اليوجينيون البريطانيون من المدى الذى مضى اليه زملائهم الأمريكان فى إدخال برنامج يوجينيا سلبية مثل هذا الى القوانين. ربما كانت الفروق فى نطاق السلطة بين البلدين هى التى تسببت فى النتائج التشريعية المتباعدة، على الأقل بالنسبة للزواج والتعقيم. ففى بريطانيا سنجد ثمة كيانا قويا يختص بهذه الأمور هو البرلمان، أما فى أمريكا فإن الأمر يقع داخل اختصاص الهيئة التشريعية للولاية، التى تسمح للتشاور بالكثير. ورغم ذلك فإن البرلمان فى أسوأ أحواله، كثيراً ماتخلف عن أفضل أحوال عدد من هيئات التشريع ببعض الولايات الأمريكية، كما أن المستويات الأمريكية للحريات المدنية كانت دائما أعلى من مثيلاتها البريطانية. ولتبرير الفروق التشريعية يلزم أيضا أن نتذكر أن الحركة اليوجينية كانت تعتمد على سلطان العلم، وأنها كانت تحالفا يجمعه اعتقاد بأهمية الوراثة فى الأمور البشرية، إن يكن مقسما - لاسيما فى بريطانيا - بين جماعات من خطوط اجتماعية متباينة.

فى العقود الأولى من هذا القرن أصبح من سمات الحكومة الجيدة بالولايات المتحدة أن تقوم برسم سياستها العامة بمساعدة الخبراء العلميين. طبقت ولايات عديدة نظمها على غرار "مثال ويسكونسن" الذى قدمه روبرت لافوليت حاكم هذه الولاية التقدمى، وذلك بأن يجرى الاستعانة بالخبراء من جامعة الولاية لاستشارتهم فى المجالات السياسية المعقدة، مثل الضرائب والزراعة والتشريع والصحة العمومية. وكان ثمة الكثير من الخبراء فى أقسام

البيولوجيا والسيكولوجيا وعلم الاجتماع بالجامعات والكليات وبين مديري مؤسسات الصحة العقلية. كان ينبوع الخبرة هو مكتب التسجيل البيوجيني التابع لتشارلس دافينبورت، بنشراته العديدة وخبرائه الميدانيين. كان هؤلاء الميدانيون يقضون فترة مع دافينبورت، ثم ينتشرون الى الولايات الأخرى حيث يعملون بمؤسسات رعاية الصحة العقلية - ودائما ما يكون ذلك بمساعدة مخصصات تدرجها الولاية لهذا الغرض، ليقوموا باجراء بحوثهم بين أفراد المجتمع المحلى بالنسبة لتوريث العيوب العقلية والاجتماعية.

أما الميدانيون وأساتذة الجامعات ومديرو المؤسسات فلم يقدموا فقط نصيحة الخبراء للجان التشريعية بالنسبة للقضايا البيوجينية، وإنما شكوا أيضا ما يشبه جماعة ضغط صغيرة - إن تكن مؤثرة - من أجل تشريع يوجيني في الولايات ذات الحكومات الاصلاحية، وكان ذلك يتم عادة في غياب أية معارضة خبيرة مناظرة. وفي ولاية ويسكونسين كان المحرك الأول لحركة التعقيم هو ألبيرت و. ويلمارث مدير "مأوى ضعاف العقول"، وكان من المؤمنين تماما بأنثر الوراثة في البلاء الأخلاقية التي لا يستطيع أصحابها مقاومة "الانفعالات الحيوانية" التي أدت إلى ظهور كل هذا العدد الكبير من المجرمين والمومسات والمملقين والمتسولين. استعان ويلمارث في حملته من أجل قانون للتعقيم، بالجمعية الطبية للولاية، كما وجد حلفاء آخرين في الجامعة، كان من بينهم السوسيوولوجى التقدمى المعروف إدوارد أ. روص، والبيولوجيان ميشيل ف. جاير، وصمويل ج. هولز الذين ساهمت تعاليمهم في خلق جو عقلى مؤيد للبيوجينيا.

كان دافينبورت نفسه مترددا بالنسبة لاستخدام بيانات مكتب التسجيل لأغراض قضائية أو تشريعية. أصر دافينبورت علي أنه لا يصح أن تقدم البيانات الميدانية إلى السلطات الحكومية دون موافقة، حتى لو كان ذلك لانقاذ أحدهم من حبل المشنقة. ورغم ذلك فلم يكن من المستغرب أن تكون اعتراضاته علي التدخل الحكومى انتقائية. والحق أنه قد تقبل في تساهل التدخل المؤثر الجوهرى في صناعة القرار السياسى الذى قام به هارى ه. لولين، وكان دافينبورت قد عينه عام ١٩١٠ رئيسا لمكتب التسجيل البيوجيني، وأصبح يده اليمنى فى كولدسبرنج هاربور، ونصيرا لآراء تطابق تحيزات دافينبورت الشخصية.

كان لولين ابن مدُن وسط الغرب الصغيرة وعائلة تتأرجح ما بين الحياة الدينية والاكاديمية. كان والده واعظا في كنيسة، وظل يتحرك خلال العالم المتغير لكليات الطائفة الدينية، من رئيس

لأبرشية إلى راع لها إلى الأستاذية، ليستقر أخيرا في وظيفة رئيس قسم اللغة الانجليزية في دار المعلمين بكير كفيل. لم يأخذ لولين التعاليم المتزمتة لكنيسة والده بتزمت شديد. وفي أثناء دراسته الجامعية للتاريخ في مدرسة كيركفيل، صالح بين العلم والدين بأن جعلهما شيئا واحدا "أثيرا كونيا مثالي المرونة والتحبب والاتساق". وبعد عام ١٨٩٦، وأثناء عمله في ريف أيوا، اهتم بأمر الزراعة فحضر بعض الفصول الدراسية المتعلقة بالموضوع، في كلية الولاية، ليعود عام ١٩٠٧ إلى دار المعلمين بكيركفيل في رأس قسم "الزراعة والنبات والدراسة الطبيعية". في هذا العام كتب إلي تشارلس دافينبورت يطلب نصيحته بالنسبة لبعض التجارب في تربية النواجن. وبعد قليل ذهب إلى كولد سبرنج هاربر ليقضى هناك الفصل الدراسي الذي يعقد بالصيدف - "أنفع ستة أسابيع قضيتها في حياتي"، كما أخبر دافينبورت فيما بعد - ومضى يحول نفسه إلى بيولوجي محترف، متخصص في الوراثة. نشر بعض البحوث البارعة في علم الوراثة، وحقق بعض الشهرة وحصل على دكتوراه العلوم في البيولوجيا من جامعة برينستون. ولقد تحول أيضا إلى عقيدة اليوجينيا، بمجرد أن عرفه دافينبورت بها.

كان لولين، مثل دافينبورت، حمار شغل - شخصا لا يعرف الهزل ولا يتحمل النقد، ممتلئا دائما بحمية دنيوية عارمة. كانت القوة الخلفية الدافعة لدى دافينبورت هي والده، أما لدى لولين فكانت أمه - تلك الأم القوية العزيمة المنادية بمنح المرأة حق التصويت، الفعالة في جمعية التبشير النسائية، والكاتبة بالصحافة الدينية. كانت عضوا في الاتحاد النسائي المسيحي للفضيلة، وأقنعت هاري أن يوقع عهدا باتباع الفضيلة، التزم به طيلة حياته. كتب هاري إلى والدته أيام أيوا يقول "إذا لم أستطع أن أكون عظيما، فالمؤكد أنني أستطيع أن أقوم بعمل صالح، وأنا أنوى أن أقوم به".

أما الشيء "الصالح" الذي اعتزم القيام به فكان يتركز في البحث اليوجيني، وبالذات في "الضعف العقلي" وفي خصائص المهاجرين. كان يفخر بإمكان تتبع عائلته حتى الثورة الأمريكية، وكان يرى أن المهاجرين من شرق وجنوب أوروبا مبتلون، من جيل لجيل، بدرجة عالية من الجنون والقصور الذهني والإجرام. كان يعتقد أن عددا كبيرا غير متناسب منهم موجودون بمصحات المجانين وضعفاء العقول. سافر لولين في ربيع ١٩٢٠ إلى واشنطن دي سي ليعرض حزمة من العرائض على اللجنة البرلمانية للهجرة والتطبيع، التي كانت تعمل آنئذ

على قانون الطوارئ الأصلي لتقييد الهجرة. كان رئيس اللجنة من حزب الأغلبية هو عضو الكونجرس ألبرت جونسون - نائب واشنطن الجمهوري - وهو سياسي ملتزم، كثير الشرب، يكره الراديكاليين واليابانيين وسياسات الباب المفتوح للهجرة. عين جونسون على الفور لولين باللجنة "خبيرا لليوجينيا". مُنح لولين الامتياز الصريح لدراسة النزلاء الأجانب والنزلاء من أصل أجنبي حديث، الموجودين في مؤسسات الصحة العقلية بالولايات.

في نوفمبر ١٩٢٢ قدم لولين تقريراً عن نتائجها إلى اللجنة، بعد أن زين حوائط حجرة الاستماع بالعديد من الخرائط والجدول، كان من بينها عرض مصور لاليس أيلاند عنوانه "حاملات البلازما الجرثومية للمجتمع الأمريكي المقبل". أكد لولين لرجال الكونجرس أنه كان موضوعياً تماماً، لا يلتفت لغير الحقيقة. والواقع أنه كان يحرف الحقائق (كان دائماً ما يجد بين نزلاء المصحات العقلية نسبة من السكان المحليين أعلى من نسبة مواليد الأجانب) وكان متحيزاً تماماً (قال إن المهاجرين الجدد في ذاتهم قد يكونوا أشداء، لكنهم يحملون جينات متنتحية رديئة، ستظهر إن أجلاً أو عاجلاً في نسلهم). كان من رأى لولين أن "الشواهد - ومعظمها نتائج مسح قام به عن نسبة القصور الذهني بين مواليد الأجانب - تقود بلاشك إلى الاستنتاج بأن المهاجرين الجدد هم من مرتبة بيولوجية أدنى، وأنهم يعرضون دم الأمة للخطر.

وبسرعة عُرف لولين في واشنطن خبيراً لاغنى عنه في النواحي "البيولوجية" لقضية الهجرة. تمكن نون مشقة كبيرة من أن يستميل إلى وجهة النظر البيولوجية عدداً من الأعضاء المؤثرين باللجنة، كان منهم ألبرت جونسون، وأيضاً جون سي بوكس زعيم الأقلية. وفي عام ١٩٢٣ انضم جونسون إلى لجنة الهجرة الانتقائية للجمعية الأمريكية لليوجينيا، المنشأة حديثاً. أصدرت اللجنة تقريراً مختصراً في نهاية عام ١٩٢٣ عزز قانون تقييد الهجرة الدائم. وبعد صدور القانون ظل جونسون وزملاؤه يلجئون إلى لولين ما بين الفينة والفينة يطلبون مانشره من دراسات جديدة. ظهرت مؤلفات لولين وشهاداته كثيراً في معرض الاستشهاد بكتابات مؤيدى تقييد الهجرة في ذلك العقد. وفي عام ١٩٢٩ ذكر جون بوكس لرئيس معهد كارنيجي بواشنطن - وهو مؤسس وكالة مكتب التسجيل البيوجيني - أنه لا يعرف شخصاً "في مثل كفاءة دكتور لولين، ولاتجرده من التحيز الحزبي أو السياسي". أضاف بوكس "أما أنا شخصياً فسأظل اعتبر عمله المتعلق بقضية الهجرة عملاً هائلاً".

كانت السياسات اليوجينية والأبحاث اليوجينية فى الولايات المتحدة مرتبطة ارتباطا وثيقا. فإذا ما كان ثمة الكثير من اليوجينيين السلبيه قد ضُمنَ فى القانون الأمريكى، فلقد يرجع هذا إلى النشطين من اليوجينيين الأمريكان الذين كانوا يعتمدون كثيرا على المطبوعات، أو الحلفاء بمكتب التسجيل اليوجينى - المؤسسة العلميه الرئيسيه فى هذا المجال. أما فى بريطانيا فقد كان المعهد النظير هو معمل جالتون لليوجينيا، الذى كان يرأسه كارل بيرسون، فى كلية الجامعة بلندن. لكن بيرسون كان يرفض بإصرار أن ينضم إلى جمعيه الثقافه اليوجينيه، أو الاشتراك فى النشاط السياسى، أو إتاحة موارد معنده وخبراته لتعضيد التدابير التشريعيه. وفى أيام الاستغراق فى الاشتراكيه مع جورج برنارد شو عاتب الأخير بيرسون بقوله: إن همك هو ألا تُخفق، وألا تجعل من نفسك أحمقا، إنك ملئ بأسباب تبرر لك ألا تفعل شيئا، وكلها أسباب وجيهه - عندك ما يبرر ألا تخطب فى ميدان الطرف الأغر، وألا تكتب المسرحيات، وألا تنتشرها، عندك مبررات ألا تحيا، وألا تحب، وألا تعمل، عندك ما لا يعد ولا يحصى من هذه الـ "الأ" ت. ومع كل هذا التفرغ فإن شولم يتطرق إلى إحدى مناحى شخصيه بيرسون: فهو لم يكن بفطرته شخصا اجتماعيا، دعك من أن يكون نشطا سياسيا. لقد صمم على أن يجعل من اليوجينيا نظاما أكاديميا، ومن ثم انطلق يُجرى أبحاثه وينشرها فى المجلات التقليديه. ولقد يحاضر كثيرا عن نتائج أبحاثه وتضميناتها الاجتماعيه، ولقد يرسل بمستللات من كتاباته اليوجينيه إلى أعضاء البرلمان، مثل آرثر بلفور و ونستون تشرشل.

فى البدايه، اعتبر بيرسون جمعيه الثقافه اليوجينيه مزيجا ما بين الحكمة والحماقه، ربما بشكل أكثر مما كان - متوقعا كما ذكر لفرانسيس جالتون - وقد تكون معاونا نافعا فى نشر الأفكار. وما أن رأى بيرسون شكل المجتمع حتى اختفت آماله الوردية، لاسيما مع وجود شخص مثل هافلوك إليس بين قاده. فى عام ١٩٠٩ أخبر جالتون بصراحة أنه إذا ماسمحنا للمعمل اليوجينى بأن يتورط بأيه طريقه مع أليس وأمثاله "فإننا بذلك سنقتل كل فرصه فى تأسيس اليوجينيا كنظام أكاديمى". كان الأطباء يزوبون دراسات بيرسون فى وراثه الانسان بقدر كبير من البيانات، ولقد قلق لأن أليس وأنصاره يشكلون "الخرقه الحمراء للثيران الطبيه، وإذا ماتصور البعض أننا مرتبطون معهم، فلن نجد من يقف معنا".

حدد بيرسون لنفسه مستوى رفيعا من الصرامه العلميه أصبح معه يزدرى كل عمل يوجينى يراه غير متقن أو غير دقيق. كانت جمعيه الثقافه اليوجينيه لاتعمق كثيرا فى العلم

بينما تهتم أكثر بأمر الدعاية. كان كاليب و. ساليبي أحد كبار أعضاء الجمعية، وهو طبيب باحث يناصر منع الخمر، وكان يقول إن مضار الكحول لا تقتصر فقط على من يشربونه وإنما تؤثر أيضا في نسلهم. وحتى قبل العاصفة التي أعقبت إعلان بيرسون سنة ١٩١٠ أن إدمان الآباء للخمر لا يتسبب في أى ضرر لذكاء أطفالهم ولا قوتهم البدنية ولا قابليتهم للإصابة بالأمراض، حتى قبل هذا هاجم ساليبي معمل اليجينيا واعتبره تبديدا لأموال جالتون. استشاط بيرسون غضبا وكتب لجالتون "إننا وحدنا من حاولنا بحق قياس العلاقة بين إدمان الآباء الخمر وبين الحالة العقلية والبدنية لأطفالهم. ولقد كان هذا المعهد هو الذى اكتشف وجود علاقة بين الإدمان والجريمة والجنون". سخر بيرسون من "اللغة الطنانة الرخيصة" لساليبي ومن رأيه فى جمعية الثقافة اليجينية، إذ قال إنها ليست سوى مجموعة مركزة من رجال دعاية ذوى عواطف واهية. ورغم ذلك فإن الصدع العلمى بين بيرسون واليجينيين النشطين كان أكثر عمقا. كان بيرسون بيومتريا متحمسا، بينما بدت اليجينيا المنظمة وقد سادها المنديليون - فى بريطانيا وفى أمريكا على السواء.

أما الخلاف بين المنديلين والبيومتريين الذى اجتاح علم الوراثة البريطانى فى أوائل القرن، فقد أصاب أيضا اليجينيا البريطانية وبضراوة تكاد تكون ماثلة. كانت اتهامات بيرسون لجمعية الثقافة اليجينية بالدعاية اللاعلمية تعتبر هجوما على ادعائها المنديلية مثلما كانت هجوما على افتقارها للدقة. كان اعتناق الجمعية لفكرة وراثة التخلف الذهنى هو بالذات أكثر ما أزعج بيرسون. لم يكن بيرسون قد هجر اقتناعه بأن القصور الذهنى يورث، ولكن اقتناعه كان يركز على دراسات بيومترية، دراسات كان يراها جديرة بالثقة مقارنة مثلا بالدراسات الأمريكية التى بسطها دافينبورت وجعلها فى متناول الجمهور. وفى عام ١٩١٣ ظهر عن معمل جالتون مقال نقدى لهذه الدراسات كتبه دافيد هيرون استنبط فيه أن بيانات دافينبورت "قد جمعت بطريقة غير مرضية" وأنها "قد جنُوت بطريقة غاية فى الإهمال" وأن "مابها من استنباطات منديلية ليس له أى تبرير على الإطلاق".

فى أثناء الصراع الحامى الوطيس الذى أعقب ذلك، كان من الصعب أن نلوم المراقبين إن هم استنبطوا أن القدر المعروف فعلا عن وراثة القصور الذهنى ليس كبيرا. لقد تسبب الخلاف الذى أثاره بيرسون - أهم باحث يوجينى بالبلاد - ضد زملائه، فى تقويض المهابة العلمية التى كان يركز عليها اليجينيون البريطان. حاول ليونارد داروين نيابة عن الجمعية أن يقيم علاقة

ودية مع بيرسون، لكنه فشل المرة بعد المرة، لينتهى الأمر بأن يأسف للصدع العميق الذى أصاب معسكر اليوجينيا البريطانية. لكن، إذا ما كان هذا الصدع هو أهم نقاط الضعف فى الحركة البريطانية، فثمة صدع آخر كان موجودا بين الفئات المختلفة بهذه الحركة، صدع يختص بما إذا كان من اللائق أن يبذل الضغط من أجل تشريع يوجينى.

ثمة معارضة كانت تأتى من بعض رجال الخط الأم الأذكىاء علميا، مثل إدجار شصطر، الذى أدرك أن ما يعرف عن الوراثة البشرية بدائى. والذى رأى أن الكثير من القوانين اليوجينية فى أمريكا "متسرة لم تدرس كما يجب". أعلن وليام بيتسون، المتعاطف مع اليوجينيا، وإن كان معارضا تماما لفرضها بقوة قانون برلمانى، أعلن فى محاضرة هيربرت سينسر بأكسفورد عام ١٩١٢ "لن يشكل شعب أو يطهر، بتدخل استبدادى نزوى تقوم به أغلبية نصف عارفة". لكن المعارضة الرئيسية للعمل التشريعى جاءت من الجناح الاجتماعى الراديكالى لليوجينيا البريطانية. كان هافلوك إليس يتحفظ فى كتاباته اليوجينية بتحذيرات ضدها "إن الرأى العام هو المحرك الوحيد فى الوقت الحالى، والعمل التشريعى لا بد أن يكون مستحيلا - ولا طائل وراءه - لفترة جد طويلة تأتى".

كان إليس يكره اللجوء الى التعقيم القسرى. غير أن التعقيم فى حد ذاته لم يكن يزعجه، فقد رأى أنه قد يكون وسيلة نافعة وفعالة لمنع تناسل من لا يصلحون، وبالذات القاصرين ذهنيا. على أنه كان مقتنعا بأن التعقيم لا بد أن يكون طوعيا لا قسريا فى كل الحالات تقريبا. أما الإذعان الطوعى للتعقيم فيتأى عن طريق تعريف الأشخاص المعنيين بواجبهم نحو مواطنيهم، ومسئوليتهم نحو السلالة. أما القسر فلا يطبق إلا على تلك "النواة الصغيرة البالغة الضالة من العاجزين"، ويعد بذل الممكن لحثهم على أن يتجنبوا الإنجاب بمحض إرادتهم. ربما أصلحت معارضة إليس وغيره من الراديكاليين الاجتماعيين أى نزعة قد تكون لدى جمعية الثقافة اليوجينية لاستخدام التعقيم القسرى، فبالرغم من أنها كانت قد غازلت الفكرة فى الفترة السابقة لتمرير قانون القصور الذهنى لعام ١٩١٢، إلا أنها أجمت عن أن تقدم برنامجا إلزاميا فى الأعوام التالية.

لم يكن للحركة اليوجينية الأمريكية نظير راديكالى - اجتماعى يناظر الجماعة التى يمثلها هافلوك إليس. يبدو أن اليوجينيا لم تجذب الكثيرين من الراديكاليين الاجتماعيين الأمريكان مثل

ماكس إيستممان، جون ريد، لنكولن ستيفنز، مايل بودج لوهان - لأن موقف الخط الأم كان ضد الحركة النسائية، وضد تنظيم النسل، ثم - وهو الأهم - ضد المهاجرين، أما الراديكاليون الأمريكيان الذين عملوا بالیوجینیة علی نطاق ضيق - مثل إيماجولمان - فقد كانوا خارج الإدارة المنظمة للحركة. طبیعی أن الیوجینیة الأمريكية قد ضمت العديد من المصلحين التقدميين، لكن يبدو أن الكثيرين قد انسحبوا من جناح التقدمية هذا لأنه اتجه إلى التعصب ضد المهاجرين. كان التعقيم عند المصلحين وعند المحافظين بالحركة الیوجینیة الأمريكية، كان يمضى يدا بيد مع تقييد الهجرة، وكان مثلها يستحق أن يدافع عنه.

ورغم ذلك فإن التعقيم لم يؤثر إلا بالكاد في تقليل حجم العشيرة التي تصلح. فلقد بلغ العدد الذي عقم بالولايات المتحدة فيما بين عامي ١٩٠٧ و ١٩٢٨ أقل من تسعة آلاف فرد، في الوقت الذي قدر فيه هنري جودارد عدد ضعاف العقول برقم يتراوح ما بين ٣٠٠ ٠٠٠ و ٤٠٠ ٠٠٠ فرد. ومع ذلك فإن الشك في جدوى التعقيم لم يتطرق إلى أذهان الیوجینیين الأمريكيان. بل الحق أنهم كانوا واثقين، بل ومتحمسين، لهذه السياسة - لقد كان لديهم من الحماس ما يدفعا لأن نتساعل عما وراء مواقفهم من تأثيرات كامنة منذ أيام الطفولة.

\* \* \*

اهتم الیوجینیون كثيرا بالسلوك الجنسی "لضعاف العقول". لاحظ بعض الثقات قدرة جنسية مفرطة بين الذكور، بينما ادعى آخرون أن الذكور ذوي القصور الذهني هم في الواقع باربون جنسيا. أيا كان الخلاف حول الذكور، فلم يكن ثمة خلاف حول الإناث، فلقد اشتهر عنهن من زمان أنهن مصدر الفسوق والفجور واللاشرعية. في ثمانينات القرن الثامن عشر حاول أمناء دار رعاية الصحة العقلية للنساء لولاية نيويورك أن يبرهنوا - كما هو متوقع - على أن النساء المتخلفات يحتجن إلى رعاية خاصة لأنهن "يستسلمن بسهولة للرجبة الجنسية". أما هنري جودارد - وبرغم أنه كان يشك في التميز الجنسی لضعاف العقول - فقد عزا زيادة الرغبة الجنسية عند هؤلاء إلى عدم وجود مايكبحها. علفت ماري دندي - إحدى العاملات الشهيرات مع المتخلفين ذهنيًا في العقد السابق للحرب العالمية الأولى - علفت تقول "كلما ضعف الذكاء... كلما ازدادت على ما يبدو قدرة الملكات التناسلية. يبدو أنه إذا مانوت الملكات العليا، سيطرت الملكات الدنيا - أو الحيوانية".

وعلى الرغم من كل التنظير العلمى، فقد كان ثمة قدر كبير من الدائرية بالتحليل. فالسلوك غير الأخلاقى كان يؤخذ فى حد ذاته دليلا على ضعف العقل، الذى كان بدوره يعتبر مسببا للسلوك غير الأخلاقى. كانت الدائرية تنبع من أن معظم التعبير الجنىسى الخارج عن حدود معايير الطبقة الوسطى، هو فى عرف اليوجينيين فسقا. قال وليم ج. روبنسون "لو أن البعض من هؤلاء اليوجينيين الزائفين قد امتلكوا السلطة، إذن لقاموا بخصى أو تعقيم كل امرأة أو رجل ليس أخلاقيا، تبعا لمعاييرهم الأخلاقية، مَنْ يدخن، من يشرب كوب جعة، مَنْ ينغمس فى علاقة جنسية غير مشروعة، مَنْ يجرو أن يشك فى صحة ما جاء بالانجيل". لماذا يسبب الانحراف الاجتماعى كل هذا الكرب؟ من الصعب أن توضع حركة اجتماعية سياسية على أريكة مطلل نفسى، لكن كل هذا الاهتمام بالشهوة الجنسية، وهذا الشجب للحركة النسائية، وهذا التجهم الجنىسى المضمن فى التعقيم، كل هذا إنما يوحى باحتمال أن يكون من بين نوافع يوجينيا الخط الأم دافع نفسى ينبع عن قلق جنسى مكبوت.

لم يجد لونيل بنروز الطبيب البريطانى والحجة العالمية فى القصور الذهنى، لم يجد غير شواهد قليلة على أن النوافع الجنسية لدى المتخلفين رجالا ونساء نوافع قوية غير سوية. لماذا إذن تظن الطبقات المحترمة أن للمتخلفين هذه النوافع الجنسية القوية فيرغبون فى تعقيمهم بسببها؟ لقد حرك هذا الأمر بنروز ليقدم تأملا فرويديا فى أوائل الثلاثينات: "من الآليات السيكلوجية المعروفة جيدا، أن البغض - الذى يكبت تحت الظروف العادية - قد يتجلى عند وجود محرك فيه عيب واضح بشكل ما... هناك تبرير لأن يُنظر إلى المعوقين ذهنيا باشمئزاز. فهؤلاء، بصورة عامة، يمتعون أنفسهم جنسيا بطرق يصعب - أو يُحرم - على الشرائع العليا من المجتمع بلوغها. والربط بين مايفترض من خصوية لضعاف العقول وبين ضرورة تعقيمهم تبدو فكرة منطقية، ولكن من الممكن التاكيد عليها برغبة لاواعية فى تحريم هذا الافراط الجنىسى المفترض. ولقد اتضح أن مؤيدى التعقيم لا يريدون أبدا أن يستخدم فى طبقتهم الاجتماعية، وإنما هم يوافقون على تطبيقه على غيرهم.

كان الهدف الذى دفع الدكتور هارى شارب إلى اجراء أول تعقيم بولاية إنديانا هدفا يوجينيا، لكنه كان يرمى أيضا إلى تقليل فيض التهيج الجنىسى عند الصبية المنحرفين. قرب بداية القرن عَمَّ الدكتور تشارلس كارينجتون، الجراح فى إصلاحية فيرجينيا، دستة من الرجال بقطع الوعاء الناقل، وقال "فى كل الحالات عدا اثنتين، كان الأشخاص من مجانين

العادة السرية الدائمين، وفي كل الحالات توقفت العادة السرية وتحسن المرضى جميعا بلا استثناء عقليا وجسديا... والحقيقة أن قطع الوعاء الناقل لا يقلل الرغبة الجنسية، ومثله أيضا ربط قناة فالوب عند النساء، فهذا أيضا لا يقلل الدافع الجنسي لدى المرأة، والواقع أن بعض المعارضين للتعميم قد أكدوا أنه يعزز - لا يقلل - الفجور الجنسي، لأن ممارسة الجنس لا تسبب الحمل. ولقد تسببت هذه المشكلة في أن تجعل بعض مشاهير اليوجيين مترددين بالنسبة للتعميم - من أمثال تشارلس دافينبورت، لاهارى لولين الذى قال: "أن نترك أبا محتملا لأطفال معوقين وراثيا مطلق السراح، هو أمر لابد أن يعتبر جريمة يوجينية". لم يكن مثل لولين فى أمريكا مؤيدا صريحا متحمسا، لقد جعل من نفسه واحدا من الثقات فى الموضوع، فى تعقيداته الثانوية، والبيولوجية أيضا.

يبدو أن الاتجاه الشعبى الشائع كان هو الخلط بين التعقيم والخصى، ثم الفرض بأن التعقيم يقلل من الطاقة الجنسية. فى دراسة تمت عام ١٩١٣ عن قوانين التعقيم بالولايات المتحدة قام بها جاكوب هـ. لاندمان - وهذا محام حصل على الدكتوراه بدراسة له عن هذا الموضوع - ظهر بوضوح أن الجرائم الجنسية أو الانحراف الأخلاقى كانا الأساس الذى بُرر به التعقيم فى نحو نصف ماصدر من قوانين بالولايات. أما فى بقية قوانين التعقيم فقد كان الفسق الجنسى مضمنا داخل النصوص الخاصة "بالضعف العقلى". فى عرض تم عام ١٩٢٨ عما حدث من تعقيم "بمستعمرة فرجينيا لمرضى الصرع وضعاف العقول" ذكر أن ثلثى النزلاء الذين عُقموا كانت لهم مشاكل مع القانون، وأن المخالفات الجنسية كانت هى الثالثة فى الترتيب بين الجرائم التى ارتكبها الرجال، والأولى بين الجرائم التى ارتكبتها النساء. أما فى كاليفورنيا فقد اتضح أن ثلاث بين كل أربع نساء عُقمن قد اعتُبرن منحرفات جنسيا قبل إيداعهن مؤسسات الصحة العقلية.

كانت اجراءات التعقيم تواجه العقبات أمام المحاكم ومن المعارضة التشريعية ورفض استخدام القوة فى تنفيذها، ومن نقض حاكم الولاية. فى عام ١٩٠٥ رفض حاكم بنسلفانيا و. بينياكر قانون التعقيم الذى قدمته الهيئة التشريعية للولاية، بعد أن انتقده نقدا لاذعا: "من الواضح الجلى أن الطريق الأكثر أمنا وفعالية لمنع التكاثر هو قطع رؤس النزلاء" (لم يمض وقت طويل قبل أن يخاطب جمهورا سياسيا خشنا بقوله "ياسادة، ياسادة! إنكم تتناسون أنكم تدينون لى بالشكر. ألمْ انقض مشروع قانون يقضى بخصى كل معتوه؟"). صيغت قوانين

كثيرة بمصطلحات تأديبية لايوجينية. ولم يهيبء معظمها الحماية الاجرائية الاولى لمن يُختار للخصى، كما أن معظمها قد حصر أهلية الخصى فى الموجودين بالمؤسسات الصحية للولاية. وعلى هذا فقد تركزت الاعتراضات على ماقد يحدث من عقوبات وحشية شاذة تنتهك الدستور، وعلى صحة الأوامر القضائية، وعلى تأكيد الحصانة المتساوية للأفراد فى القوانين.

من بين أذع المقالات النقدية التى وُجَّهت لقوانين التعقيم، تبرز تلك المقالة التى كتبها تشارلس أ. بوسطون، المحامى الشهير بنيويورك، والتى ظهرت عام ١٩١٢ فى مجلة المعهد الأمريكى للقانون الجنائى وعلم الجريمة. احتل بوسطون مناصب رفيعة عديدة، فقد كان نائبا لرئيس مجلس نيويورك لجمعية المحامين الأمريكىين، ونائبا لرئيس جمعية القانون الطبى التى كان يرأس بها لجنة القانون الخاص بمختلى العقل. أضاف بوسطون الى الاعتراضات الدستورية الجوهرية على القوانين، أفاد فى حظر قوانين تجريد المرء من حقوقه المدنية وفى حظر المحاكمة مرتين على نفس المتهمه. طلب إمعان النظر فى قانون انديانا الذى يبدأ هكذا: "لما كانت الوراثة تلعب دورا بارزا فى انتقال الجريمة والعته والبلاهة... ثم اتهم الهيئة التشريعية بأنها قد "قبلت كحقيقة مؤكدة وجها من قوانين الوراثة التى لم تثبت بعد فى أعرض صورها". كان بوسطون يرى أن عددً من يدأن سنويا فى قضايا الاغتصاب لابد أن يكون أقل من عدد من تقتلهم السيارات. "إذا ماكان الميل الاجرامى وراثيا، فلاشك أن لدينا سببا غاية فى الوجاهة كى نعقم السائق المتهور قبل المغتصب". اتهم بوسطون القانون بأنه بلا أثر من الناحية العملية. استخدم العدد الذى تم تعقيمه فى إنديانا وحسبَ عدد الأطفال الذى سيقضى القانون بالأ يولدوا فى الولاية، ووجد أنه لن يزيد على نصف فى المائة من تعداد المجتمع، هذا على حساب تهديد الحرية المدنية. كتب يقول "إنه إذا كان فى استطاعة الهيئة التشريعية أن تعقم مجرما أو مجنونا... فعليها أيضا أن تعقم كبار المليونيرات... لأنها تستطيع أن تؤكد فى مقدمة الوثيقة القانونية أن أبناعهم كثيرا مايصبحون أفة للمجتمع ويشكلون طبقة عاطلة فاجرة. وبنفس الشكل يمكن تعقيم رجال الدين طبقا للمقدمة لأن أبناعهم كثيرا مايوصفون بأنهم، فى المتوسط، أسوأ من أبناع الآخرين". عموما، لقد كان بوسطون يرى أن قوانين التعقيم تنتمى إلى ذلك الصنف من التشريع الذى يفضل أن "يلقى فى السَّقَط المهمل من المحاولات الجاهلة التى يمتلىء بها التاريخ".

عند اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت قوانين التعقيم قد غدت موضع خلاف حتى ليعطل تطبيقها بالفعل في عدد من الولايات. أعلنت المحاكم أيضا لادستورية بعض القوانين، ليس فقط قانون أيوا المتشدد، وإنما إجراءات أخرى أقل تشددا في ست ولايات أخرى. ولما أصيب مؤيدو التعقيم اليرجيني بالإحباط بسبب المأزق القانوني، حاولوا نقل القضية إلى المحكمة العليا. ساعد اليرجينيون في وضع قانون للتعقيم في فرجينيا، ووافقت عليه الهيئة التشريعية في مارس ١٩٢٤، وكان قد صُمم لتلافي الاعتراضات الدستورية. سنحت الفرصة في يونيو من ذلك العام لاختبار القانون، عندما أودعت فتاة تبلغ من العمر سبعة عشر عاما، اسمها كاري باك، كانت قد صنّفت على أنها بلهاء، أخلاقيا، وأودعت مستعمرة فرجينيا لمرضى الصرع وضعاف العقول، ببلدة لينشبرج.

عاشت إيما والدة كاري في هذه المستعمرة منذ عام ١٩٢٠، وكانت قد صنّفت أيضا بأنها ضعيفة العقل. حملت كاري نفسها حملا غير شرعي، ثم ولدت طفلة اسمها فيفان قبل أن تودع المستعمرة بوقت قصير. اختُبرت كاري باختبار ستانفورد المعدل عن اختبار بينيه-سيمون للذكاء، فَوُجِدَ أن عمرها العقلي هو تسع سنوات، لينطبق عليها تماما تعريف جودارد للمغفل. أما العمر العقلي لوالدة كاري فكان يقل قليلا عن ثمانية أعوام. تشير هذه النتائج إذن إلى أن ثمة تخلفاً عقليا قد وقع في جيلين متعاقبين. فإذا ما ثبت أن فيفان هي الأخرى ضعيفة العقل فستكون كاري هي المثال المضبوط لاختبار قانون فرجينيا للتعقيم. في سبتمبر ١٩٢٤ قرر مجلس إدارة المستعمرة تعقيم كاري باك. وعينت المحكمة وصيا، بدأ الاجراءات القانونية لرفع دعوى نيابة عن كاري ضد مدير المستعمرة ألبيرت س. بريدي.

استشار موظفو فرجينيا أثناء تحضير القضية، هاري لولين من مكتب السجل اليرجيني، فحص لولين سجلات أسلاف كاري وأمها وابنتها، كما قدم موظفو المستعمرة بيانات عنهن - نون حتى أن يروهن شخصيا - اعتُبرت رأي خبير، يؤكد أن مالدی كاري من ضعف عقلي مزعوم هو في أساسه وراثي. أكد لولين أن كاري وأسلافها "ينتمون إلى الطبقة الكسولة الجاهلة الحقيرة من بيض الجنوب المعادين لمصلحة المجتمع". على أن شهادة لولين قد تمت في وقت لم يكن فيه على الاطلاق ثمة شاهد واحد على أن فيفان متخلفة ذهنيا. لتوضيح الأمر دعيت للشهادة كارولين أ. ويلهم، العاملة بالصليب الأحمر التي وضعت فيفيان في دار للحضانة، وفي جلسة الاستماع الأولى بمحكمة مقاطعة أمهيرست شهدت بأن ثمة "شيئا"

حول فيفيان ليس "طبيعيها تماما" (كان عمر الطفلة عندئذ سبعة أشهر). شهد أيضا آرثور إيستابروك من مكتب السجل اليوجيني، وكان قد وضع فيفيان تحت اختبار عقلي للأطفال واستنتب أنها توجد تحت متوسط الأطفال في مثل سنها. وفي سبر القضية شهد إيستابروك بأن ضعف العقل في سلالة باك يطابق قانوني مندل، ومن ثم أيد القاضي التعقيم.

عرفت القضية الآن باسم قضية باك ضد بل - إذ توفي بريدي أثناء نظر القضية وحل محله، كمدعى عليه، جون هـ. بل المدير الجديد للمستعمرة، ونقلت القضية إلى محكمة الاستئناف العليا لفرجينيا عام ١٩٢٥. وتأييد الحكم بالتعقيم مرة أخرى. كان محامى كارى هو أ. ب. هوايتهد، الذى كان يوما عضوا في مجلس إدارة المستعمرة. وقد هاجم قانون التعقيم محذرا بأننا تحت هذا النوع من القوانين "سنسلم زمام الحكم للأطباء، وباسم العلم ستضاف طبقات، أو حتى أجناس باكملها، تحت لواء هذا النظام لتمارس فيه أفزع أشكال الاستبداد". ورغم ذلك فقد اقتنعت المحكمة ليس فقط بأن كارى باك وأمها كانتا من "ضعاف العقول" بل أيضا - لأن فيفيان كانت مثلهما (أو هكذا قال كل الخبراء) - بأن ضعف العقل صفة وراثية. أيدت المحكمة - وأعضاؤها يختلفون في مذاهبهم السياسية من وليم هوارد تانت إلى لويس د. برانديز - أيدت قانون فرجينيا بثمانية أصوات ضد واحد. وكان المعارض الوحيد هو القاضى بيرس بَطْلَر، المحافظ، الذى احتفظ برأى الأقلية لنفسه. ولقد أعلن الحكم بأن يوكل التعقيم على أسس قانونية إلى قوة البوليس بالولاية، وأنه لايشكل أى عمل وحشى أو عقاب غير عادى.

قام بكتابة رأى المحكمة القاضى أوليفر وينديل هولز، المتحمس للعلم كدليل للفعل الاجتماعى، والذى تمكن من إيجاد رابطة بين اليوجينيا والوطنية: لقد رأينا أكثر من مرة أن رضاء الأمة يتطلب أن يضحى أفضل المواطنين بحياتهم، فما بالننا لانطلب أن يقدم مَنْ يستنزفون دم الولاية هذه التضحيات الضئيلة؟ ... إن المبدأ الذى يرتكز عليه التطعيم الإجبارى ضد الجدري أو غيره، عريض بما يسمح بقطع قناة فالوب". أكد هولز فى نخسة متعمدة أن "ثلاثة أجيال من البلهاء تكفى"

طبيعى أن يهزج اليوجينيون لقضية باك ضد بل. روجت الجمعية اليوجينية الأمريكية قبل هذا الحكم بسنين لما صوّرتة تعديلات جوهرية فى قوانين التعقيم الخاطئة، وقد تركزت

التعديلات - بجانب التغييرات الاجرائية والتقنية - فى جعل الهدف من القوانين يوجينيا لا تأديبا . أما بعد "باك ضد بل" ، فقد غدا الجوهرى واضحا . وعلى نهاية عشرينات هذا القرن كانت قوانين التعقيم قد صدرت فى أربع وعشرين ولاية ، ولم تُستثنَ الآن ولايات الجنوب (مازالت هذه القوانين موجودة حتى اليوم فى ٢٢ ولاية . وإن كانت القوانين الفيدرالية تقيدها بشدة) . لم تنفذ هذه الأحكام بالقوة بنفس الكيفية على من صدرتْ ضدّهم ، لكن كارى باك عَظمت بعد حكم المحكمة بوقت قصير ، كما أن موظفى المستعمرة بفرجينيا قد أُجروا نفس العملية على عدد آخر من النزلاء ليصل العدد إلى نحو ألف شخص خلال السنين العشرة التالية . وعلى أواسط الثلاثينات كان ثمة مايقرب من عشرين ألف عملية تعقيم قانونى قد تمت بالولايات المتحدة .

حفزت قضية باك ضد بل تعليقات بالصحف مؤيدة ، أو حذرة ، أوّلا تعليقات - وهذا هو الأغلب . لم يتنبه إلى أثر هذا الحكم على الحريات المدنية بالولايات المتحدة إلا عدد ضئيل من الصحف . ولقد ضعفت الثقة - منذ زمان طويل - فى اختبارات الذكاء التى استخدمت فى قضية باك كدليل على الذكاء العام . أما بالنسبة لما زُعم من توريث القصور ذهنى فى سلالة باك ، فقد يكون من المثير أن نذكر أن فيفيان ابنة كارى قد نجحت فى الصف المدرسى الثانى قبل أن تتوفى باضطراب معوى عام ١٩٣٢ . ولقد قرر مدرسوها أنها كانت فى غاية الذكاء .